

عن أي ديمقراطية نتحدثون - 13- الحرب الحسية والحرب النفسية

16-12-2004

لكن إذا اقتربت الأغلبية من الخطّ الأحمر لغياب الاعتبار وظلم لم يعد محتملاً يولد فقراً كافراً، واقتنعت أن الحرب الرمزية لا تضمن له لا الكرامة ولا الخبز، فإنها ستدير الظهر لها لامتشاق سلاح وضع جانبا ولم يلقى به في البئر.

بقلم د. منصف المرزوقي

"قبل أن تطلب الفضائل من الناس، تأكد أنهم غير جائعين". دستوفسكي. لو سألت أي شخص عن الوظيفة الأساسية للديمقراطية لتباينت الأجوبة مع شبه إجماع على استعمال جملة من الاصطلاحات مثل سيادة الشعب، تمثيل، انتخابات حرّة ونزبهة الخ. إنه الخلط الكلاسيكي بين الآليات والأهداف التي تخدمها.

يعطينا عالم الاجتماع الأمريكي 'ألفين طوفلر' مثالا معبراً عن هذا الخلط. لو سألت الناس عن مرامي المدرسة فإن الردّ سيكون التربية والتعليم من أجل إنسان متشبع بالقيم والمعلومات حتى يندمج في المجتمع الخ... يقول طوفلر إن كل هذا صحيح، لكن هناك الأهمّ أي المرمى الحقيقي للتربية والتعليم. نحن لا نفهم المدرسة حسب رأيه إن لم نضعها في سياقها التاريخي وبالأساس ظهورها في غرب القرن التاسع عشر كإحدى تداعيات أهمّ حدث وقع آنذاك: الثورة الصناعية. لقد كانت الوظيفة الأولى للمدرسة في الواقع إعداد أطفال الفلاحين للاندماج في المصانع. ولأنه من الضروري لاندماجهم الناجح في المصنع تعلم العمل الجماعي والتعرّف على السلم السلطة والتنافس على مرضاتها، فقد تهيكلت المدرسة على غرار المصنع بمدير عامّ ومدراء أقسام و فرق عمل هم التلاميذ.

هكذا كلف التعليم بمدّ آلة الإنتاج بما تحتاجه من عمّال مهرة من مختلف المستويات العلمية وخاصةً بأناس استوعبوا ما يتطلبه العمل الصناعي من انضباط مثل الحضور في ساعة محدّدة وتقسيم الوقت إلى وحدات مضبوطة يتمّ أثناءها تادية أعمال محدّدة ومجزّاة. إن الشبه الكبير بين المدرسة والمصنع (وبينه وبين المستشفى العصري) ليس وليد الصدفة. فالمدرسة أيضاً مؤسسة، تقودها سلطة هرمية، تتعامل مع مادّة خام اسمها التلاميذ تدخل من باب وتخرج من باب آخر بعد إعادة تشكيلها وفق مواصفات معينة لتأدية مهامّ معينة. معنى هذا أن تعليم القراءة والكتابة وقيم الدين والدولة، لم يكن الهدف وإنما الأداة أمّا الوظيفة الأولى فكانت ولا تزال تربية الناشئة على خدمة نظام اقتصادي معيّن وإعداد الكفاءات لتشغيل وسائل الإنتاج فيه على أحسن وجه.

السؤال ما هي المهمة المخفية للديمقراطية التي تغطّي عليها آليات في خدمتها؟ هنا أيضاً لا بدّ من منهجية تعود إلى التاريخ وتساله عن النوايا العميقة لمن فتحوا الطريق والمنافع التي أرادوا جنيها من ظاهرة أصبحت نختزلها في بعض أدواتها الثانوية.

* السلم بدل الحرب:

لو عدنا لظهور الديمقراطية في أثننا القرن الخامس قبل الميلاد لاكتشفنا تزامنها مع تزامن ظهور فكرة المواطنة بل قل بناءها على هذا المفهوم. هذه المواطنة هي ثمرة اتفاق بين أقليات نافذة على مبدأ التعامل بينها على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات في كل الميادين التي تهمّ الشأن

العام. ولقد حصل الاتفاق لأن المحافظة على سيادة الأقلية والتداول عليها بالقوة، أنهكت قوى الجميع بما يتطلبه الأمر من حرب لا تضع أوزارها أبداً. هذه الحرب الأزلية التي لا يوجد فيها إلا رباح مؤقت ومهدد دائم، أقنعت الجميع بأن الحل الوحيد للخروج من المازق الدموي هو وضع قواعد تعامل جديدة تضمن توزيع المواطنة وليس الاستفراد بها. أضف إلى هذا أن مجتمعا متضامنا كهذا يوقر طاقاته ولا يهدرها في حروب عقيمة، مما يعطيه تفوقا كبيرا على مجتمعات أكثر بدائية، الصراع فيها على قدم وساق داخلها ومع المجتمعات الأخرى. لكن الحرب بتأثيرها الهائل وجذورها العميقة في الوعي واللاوعي الجماعي لم تختفي وإنما أخفيت... على وجه التحديد انتقلت إلى مستوى آخر يحقق "مكاسبها" ويوقر على الجميع ثمنها الباهظ. تأملوا بانتباه آليات الديمقراطية وستكتشفون أوجه الشبه الكبيرة بين آلياتها وآليات الحرب. أليست الأحزاب بمثابة الجيوش التي تتواجه في ساحة المعركة؟ أليست حرية الرأي والتعبير بمثابة التراسق برجمات الصواريخ اللفظية التي تخدم وتجرح وتؤلم دون أن تقتل؟ ها قد أتى ما يسمى الاستحقاق الانتخابي. إنها المعركة الحاسمة التي سينتصر فيها جيش على آخر. لكن الانتصار سيعود إلى من أحضر أكبر عدد من الجنود إلى ساحة المعركة. وحال انتهاء عملية العدّ يتم إعلان اسم المنتصر فينسحب الجيش المهزوم من السلطة، لكن بوسع جنوده، وخاصة قائده، العودة إلى البيت والرأس فوق المنكبين.

لا شك أن المستبدّين الذين يعيشون بالرعب ويموتون به، يشعرون أحيانا بالحسد تجاه القائد الديمقراطي الذي يستطيع الخروج بسلام من ورطة السلطة. إلا أن لهذا الامتياز الهائل ثمن لا يستطيعون قبوله: التداول على المسؤولية. وفي هذا المستوى من التحليل يمكن القول إن الديمقراطية تنتمي إلى عائلة واحدة من الاختراعات الاجتماعية البشرية تضم الرياضة والشطرنج. فهي الأخرى حروب لكن في فضاء رمزي تفرغ فيه شحنات العنف الغريزي ولا يسيل فيها سوى الحبر واللعب والعرق. هكذا يمكنك أن تثبت على رقعة الشطرنج تفوّقك في التكتيك والإستراتيجية على الآدمي الآخر دون أن تعرّض حياتك وحياته للخطر. هكذا يمكن للعراق أن "ينتصر" على إيران بثلاث أهداف لصفر في مباراة 'تصفية الأمم' وأن تنزل الجماهير لتحتفل بالنصر المبين رافعة الأعلام متغنيّة بأبطالها وتفوّق بلدها، دون أن تنوح تكلّى وأن يبكي يتيم أباه. يعني هذا أن الديمقراطية هي بنت الحرب وضرتها. هي بنتها لأنها تمخضت عنها ولولاها لما وجدت. هي ضررتها لأنها البديل المنافس الذي انتقل بالصراع من الفضاء الحسي إلى الفضاء الرمزي.

لنحاول الآن تصوّر الأسباب التي قادت دوما البشر إلى الحرب الحسّية. إنهم ما يدفعهم للخروج شاهرين سيوفهم على الناس، شكل أو آخر من الإذلال أو من التجويع. والقاعدة التي أثبتها التاريخ دوما أنه إذا تجاوزت الفوارق الاجتماعية كل حدود الاحتمال وإذا تعرّض جزء كبير من المجتمع لحيف اجتماعي متواصل وعميق وانسدت أمامه الآفاق، فإنه لا بديل عن الحرب الحسّية. معنى هذا أن الحرب الرمزية كبديل للحرب الحسّية غير ممكنة إلا داخل الجزء الوسطي من طيف توزيع الاعتبار وخيرات الجهد

الجماعي. وفي هذا المستوى يقبل الطرف الغالب بالتنازل عن جزء من امتيازاته وتحسين ظروف عيش الأغلبية، والطرف المغلوب بالصبر والمطالبة السلمية المتواصلة لتحسين ظروفه، على أمل أن يتّوجّ صبره بما يضمن له العيش الكريم. لكن إذا اقتربت الأغلبية من الخط الأحمر لغياب الاعتبار وظلم لم يعد محتملاً يولد فقراً كافراً، واقتنعت أن الحرب الرمزية لا تضمن له لا الكرامة ولا الخبز، فإنها ستدير الظهر لها لامتناع سلاح وضع جانبا ولم يلقى به في البئر.

* من الاستغلال إلى الاستقلال:

من يقدر فداحة الخطأ الذي يرتكبه البعض عند الحديث عن هذا المناضل أو ذاك حيث يقولون: فلان مناضل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، كان الديمقراطية شيء يضاف إلى حقوق الإنسان. إن الديمقراطية ليست شيئاً آخر غير الجزء السياسي من حقوق- واجبات الإنسان.

وفي منظومة حقوق- واجبات الإنسان لا يجوز فصل هذه الحقوق - الواجبات السياسية بمعزل عن الحقوق- الواجبات الأخرى التي تشكل في مجموعها الإعلان أي الحقوق- الواجبات الفردية من جهة (مثل الحياة والكرامة والحرمة الجسدية الخ) والحقوق- الواجبات الاقتصادية والاجتماعية (الشغل والصحة والتعليم والراحة والمستوى المعيشي اللائق).

إن التعبير الدقيق لوصف مناضلنا ليس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإنما حقوق- واجبات الإنسان بما فيها الديمقراطية. لماذا هذا التركيز على نقطة تبدو شكلية؟ لأن التعبير يفصح الفهم الليبرالي للديمقراطية الذي يضع على جنب الحريات وعلى جنب آخر الحقوق- الواجبات الاقتصادية والاجتماعية ولا يري الصلة الوثيقة بينها.

إن أكبر مظهر للعبودية وغياب الحرية هو الاستغلال المادّي الذي يرمي بالملايين في براثن الحاجة المادية القاهرة ويجعل منهم عبيدا بسلاسل غير منظورة. لهذا سنّت فلسفة التقنين العالمي قاعدة ذهبية أنه لا مفاضلة ولا أولوية ولا ترتيب بين مختلف الحقوق- الواجبات. فلا حرية ولا كرامة بدون صحة وتعليم. لا صحة وتعليم وعمل بدون الحرية والكرامة. إنّ مبدأ قياس التنمية الشاملة الذي تعتمده حالياً الأمم المتحدة ينطلق من فكرة أساسية وهي أن الديمقراطية ليست جزءاً من التنمية وإنما التنمية ذاتها، أن ما يقدمه الاستبداد من تبرير لمصادرة الحقوق- الواجبات السياسية حتى "لا تتعطل مسيرة التقدّم الاقتصادي" خزعبلات والخزعبلات المعاكسة هي مصادرة المستحقات الاقتصادية والاجتماعية للأغلبية المسحوقة وإلهائها بطقوس لا تهمّ إلا من ضمنوا الشروط المادية الدنيا للعيش الكريم.

بداهة لا تتحقّق المهمّة الأولى للديمقراطية في وقف الحرب الحسية واستبدالها بالحرب الرمزية على الأمد البعيد إلا عبر تمكين أكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع من مستحقاتهم الاقتصادية والاجتماعية. هذا ما انتبه إليه التقنين العالمي ولم ينتبه له الكثير ممن انخرطوا في فلسفته ومشروعه وهم يتصرفون وكأن الديمقراطية عدالة في توزيع السلطة لا علاقة لها بالعدالة في توزيع الخبز والصحة والعلم.

لا يغتّر أحد بوضع بلد كالهند، فتحت الغشاء الرقيق للديمقراطية التمثيلية، تتوسّع دائرة التمرد والقمع الوحشي خاصة لصغار الفلاحين والمنبوذين، ولا

أحد يعلم كيف سينهار مثل هذا النظام ومتى، لكنّ تواصله بتعمّق الفقر والظلم أمر جدّ مشكوك فيه.
كذلك الأمر في الطرف الآخر من الطيف أي الوضع الأمريكي. فما دامت الليبرالية تستطيع توفير الحدّ الأدنى من العيش اللائق للأمريكيين باستغلال خيرات العالم، فإنها ستتستطيع الحفاظ على وضع شادّ. لكن يوم تصل الفوارق الطبقيّة الخطّ الأحمر ويستحيل مواصلة تأمين مستوى العيش الحالي، نظراً لتمرّد الشعوب المستغلة، فإن الديمقراطية التمثيلية ستترك مكانها تدريجياً لشكل أو آخر من الاستبداد بدأت تتضح معالمه من الآن. لا بدّ أن نستبطن إذن هذه القاعدة: أنّ الوظيفة الأولى لا تؤدّي إلا إذا عاضدت الحريات السياسية الحقوق-الواجبات الاقتصادية الاجتماعية وأن وجود هذه الأخيرة هو الضامن الأوحد لتواصل اللعبة الديمقراطية بما فيها من طقوس وحريات. إن تمكين الأغلبية من حرياتها السياسية وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية لا يكفل فقط دوام الحرب الرمزية، وإنما هو ينمي في ظل السلم التي تسمح بها تحقيق آخر أهدافها، والتي تكتمل باكتمالها: المواطنة.

الحلقة المقبلة: تسقط الوطنية، عاشت المواطنة.